

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

معارضاتُ المحقق الاصفهاني تجاه أستاذة

و دبر الأبحاث الماضية قد عرج المحقق ليصُدّ عن الخلط الذي تزحلق فيه الشيخ الآخوند، لأن المحقق يعتقد بأن الشجار الحالي ذو أبعاد أصوليةٍ و كلاميةٍ و لغويةٍ، وإن نمط الشجار كلاميٌ بحت، بينما قد التبس و خلط صاحبُ الكفاية بين النزاع اللغوي و الكلامي، إذ يُستشمُ في أول وهلة أن عبائر الكفاية قد سبقت لتوضيح النقاش اللغوي و من الزاوية المفهومية فحسب، لأنه يصرّح قائلاً:

فاعلم أن الحق كما عليه أهله وفaca للمعتزلة و خلافاً للأشاعرة هو اتحاد الطلب و الإرادة بمعنى أن لفظيهما (بالحمل الأولى) موضوعان بإزاء مفهوم واحد و (أن) ما بإزاء أحدهما في الخارج (بالحمل الشابع) يكون بإزاء الآخر (فهمما متحدان مصداقاً و مفهوماً) و الطلب المنشأ بلفظه أو بغيره عينُ الإرادة الإنسانية (فكلمة أطلب عينُ كلمة أريد).

ثم أشار الكفاية إلى البُعد الكلامي في ضمن إطار الأبحاث اللغوية أيضاً، قائلاً: و بالجملة هما متحدان مفهوماً و إنشاءً و خارجاً، لا أن الطلب الإنسائي الذي هو المنصرف إليه إطلاقه (الطلب) كما عرفت متحداً مع الإرادة الحقيقية التي ينصرف إليها إطلاقها (الإرادة) أيضاً، ضرورة أن المغایرة بينهما أظهرُ من الشمس و أبين من الأمس فإذا عرفت المراد من حديث العينية و الاتحاد (الطلب الإنسائي و الإرادة المنشأة) ففي مراجعة الوجدان عند طلب شيء و الأمر به حقيقة، كفايةً فلا يحتاج إلى مزيد بيان و إقامة برهان.

بينما أساسُ النقاش هو كلاميٌ بحت، وليس بأصوليٍ بتناً، إذ زاوية الحوار هي حول أن كل إنسان له إرادة في جوف نفسه، ثم وقع تسائل: هل يمتلك النفس صفةً مستقلةً أخرى (وهي الطلب) غير الإرادة وفقاً لمُعتقد الأشاعرة فيَتغيّر الطلبُ و الإرادة حينئذ أم أنهما مُندمجان في النفس وفقاً للمعتزلة و الإمامية، و حيث إن لون النقاش كلاميٌ و لكنه قد نفذ في بحث الأصول استطراداً للباب، فبالتالي، لا يُجدي نفعاً لأبحاث الحجية، وقد أبدى المحقق الاصفهاني هذه الإشكالية أيضاً، قائلاً:

إتمام مقالة المحقق الاصفهاني في هذا الميدان
و في أواخر مقالة المحقق نجد أنه يتحدث و يتصدّى للطلب و الإرادة من الزاوية اللغوية، فقال:

و إن كان النزاع في مدلول الصيغة - كما هو المناسب لعلم الأصول - فالتحقيق: أن مدلول صيغة "افعل" و أشباهها ليس الطلب الإنسائي (خلافاً للشيخ الآخوند) و لا الإرادة الإنسانية^[1]، بل البعث المأْخوذ على نحو المعنى الحرفي (إذ مجرد الطلب بلا إرادة عارٍ عن التحرير) و المفهوم الأدوي، كما أشرنا إليه في أوائل التعليقة، و سيجيء - إن شاء الله تعالى - عما قريب، و البعث الموجود بوجوده الإنسائي ليس من الطلب و الإرادة في شيء، و لا يوجب القول به إثبات صفة نفسانية أو فعل نفساني يكون مدلولاً للكلام اللغطي، إلا بتوهم: أن الانشاء إيجاد أمر في النفس، و سيجيء تحقيق نحو وجود الأمر الإنسائي إن شاء الله تعالى.

و أما أن مدلول الصيغة هو البعث (الإنسائي) تقريراً، دون الإرادة الإنسانية، فيشهد له الوجدان^[2] فإن المريد لفعل الغير:

1. كما أنه قد يُحرّكه (بأخذ يده قهراً) و يحمله عليه تحريكاً حقيقياً و حملاً واقعياً، فيكون المراد ملحوظاً بالاستقلال، و التحرير- الذي هو آلة إيجاده خارجاً - ملحوظاً بالتبع.

2. كذلك قد يُنزلُ هيئة اضراب، منزلة التحرير الملحوظ بالتبع، فيكون تحريكاً تنزيلاً يقصد باللفظ ثبوته (بدلاً عن أخذ يده و إيجاره على المطلوب، فالتحريك اللفظي يُعد بدليلاً عن التحرير القهري) و لذا لو لم يكن هناك لفظ لحرّكه خارجاً بيده نحو مراده، لا أنه يُظهر إرادته القلبية (فلا يدل البعث على صفة نفسانية لتأقوّى مقوله الأشاعرة) مع أن تحقيق هذا الأمر ليس فيه قائدة اصولية.

و بعبارة نيرة: أولاً: إن صيغة الأمر قد وضع للبعث التحريري لا الإرادة الإنسانية و ذلك نظراً إلى الوجdan، و ثانياً إن البعث و التحرير الإنسائي لا يحكي عن صفة أخرى غير الإرادة لكي يتغاير، و ثالثاً إن الصيغة الإنسانية الباعثة ليست مُظهراً للإرادة القلبية.

إذ اللازم و النافع هو البحث عن أن الصيغة - و لو عند الاطلاق - هل تكشف عن إرادة قلبية باعثة للبعث الإنسائي أو الإرادة الإنسانية أو الطلب الإنسائي، أم لا؟ و هذا المعنى لا يتوقف - إثباتاً و نفياً - على كون مدلول الصيغة أي شيء، نعم البحث الكلامي على الوجه المتقدم ينفع للطرفين إثباتاً و نفياً، و إن كان النزاع في مجرد اتحاد الإرادة مع الطلب مفهوماً و مصداقاً و انشاء، فمن الواضح أن البحث حينئذ لغوي. (كما زعمه الشيخ الآخوند بأنهما وضعاً لمفهوم واحد)

و تحقيق الحال فيه: أن الظاهر من أهل اللغة تقاربُهما معنى (لا الترافق تماماً) و لا يختصُّ الطلب بالإرادة من الغير، كما يشهد له قولهم: فلانُ طالبُ الدنيا، أو طالبُ المال (فلا يزيد شيئاً من الغير) إلا أن المظلون قوياً: أن الطلب عنوان لمظاهر الإرادة قوله أو فعل، فلا يقال لمن أراد قلباً: طلبه، إلا إذا أظهر الإرادة (الإنسانية بميرز) بقول أو فعل، كما يظهر من قولهم: طلبت زيداً فما وجدته، فإنه هنا عنوان لفعله الخارجي، و ليس المراد منه أنه أراده قلباً.

بل التحقيق ذلك (عنوان لفعل الخارجي المطلوب بميرز) - و ان لم يكن له ارادة نفسانية (رغم وجود الطلب) - كما يتضح من:

1. قولهم: اطلب لي من فلان شيئاً (فلا يجب أن تتحقق الإرادة في الشخص الثاني).

2. وكذلك قولهم: طالبته بكل، فإن الأول ليس أمراً بالإرادة من الغير (إذ إن الواسطة لا تتحقق في جوفه إرادة) بل هو أمر بما يعنون بعنوان الطلب من قول أو فعل، و الثاني ليس إخباراً بالإرادة منه، بل بما يعنون بعنوان المطالبة في الخارج (و هذه المقوله تشبه كلام المحقق النائي حيث يعتقد بأن الطلب هو حملة النفس أو الفعل الخارجي بعد الإرادة، فالطلب عنوان خارجي لما أراده) فالمادة من المثالين نفس حقيقة الطلب (أي الطلب) لا الإنسائي منه حتى يقال: بأنه من جهة الانصراف إليه. (كما زعمه الشيخ الآخوند إذ الأمثلة الآتية تُبين بأن الطلب هو الفعل الخارجي بلا إنشاء و حكاية عن الإرادة الباطنية، إذ فالطلب هو السعي المطلق، فلا انصراف، و لهذا خالف الشيخ الآخوند هنا إذ الطلب لم يوضع للإرادة الإنسانية بل الطلب يختلف عن الإرادة فإنهما عنصران متلوّنان)

و العجب أنه ذهب بعض الاعلام من مقاربي عصرنا[3] إلى أن الطلب عنوان للكاشف (مُظهر) عن الإرادة، و مع ذلك جعل هذا قولهً باتحاد الطلب و الإرادة حيث لم يلزم منه (الطلب الكاشف عن الإرادة) إثباتُ صفة (أخرى) في النفس، و هو و إن كان وجيهها من حيث إنه التزام بالمخاير (إذ لو أصبح الطلب كاشفاً عن الإرادة لما اتحد الكاشف مع المكشوف و هي الإرادة ، مع عدم لزوم ما التزمت به الأشاعرة، إلا أن ذلك (كشف الطلب عن الإرادة) أجنبيٌ عن القول بالعينية و الاتحاد، كيف؟ و صریح العلامة (رحمه الله) في جملة من كتبه[4] و غيرها: أن الطلب - الذي هو مدلول صيغة الأمر- هي الإرادة (مفهوماً لا أن الطلب كاشف

عن الإرادة) ولذا التزموا بأن الأمر في ما لا إرادة فيه صوريٌ، وهذا دليل على أن مرادهم (الأصوليين) من العينية مفهوماً و مصداقاً و إنشاء (فهذا إشكال آخر تجاه الآخوند): لأن مدلول الأمر نفسُ الإرادة الخارجية، وأنها عين الطلب حتى يقال: بأنه غير معقول، وأن مرادهم مجرد عدم ثبوت صفة في النفس غير الإرادة، من دون نظر إلى أنها عين الطلب في الخارج. و تتمة الكلام فيما بعد.[5]

مرافقة السيد البروجردي مع المحقق الأصفهاني في هذه النقطة
و قد دعم ذلك السيد البروجردي أيضاً، قائلاً:

أقول: قد عرفت أن نزاع الأشاعرة و العدلية ليس في أن لفظي الطلب و الإرادة هل وضعاً بإزاء مفهوم واحد، أو يكون لكل منهما معنى غير ما للآخر، إذ البحث على هذا لغوياً مربوط بعلم اللغة، بل النزاع بينهما في أنه هل يكون عند التكلم بالكلام اللفظي صفة قائمة بنفس المتكلم، تكون منشأً للكلام اللفظي، سوى العلم و الإرادة و الكراهة، أو لا تكون في نفسه صفة وراء هذه الثلاثة؟ و على هذا يكون البحث كلامياً، و لا يقبل هذا النزاع إصلاحاً و لعله أشار إلى هذا بقوله - في آخر كلامه - «فافهم».[6]

التسائل الرئيسي في هذا المضمار
هل هناك علاقة و ترابط بين مبحث الطلب و الإرادة و بين الكلام النفسي؟ و كيف تتحقق تلك العلاقة؟

1. من تبني الكلام النفسي للزمَّه مؤكداً أن يتبنّى تغاير الطلب و الإرادة (بلا عكسٍ) فلا انفكاكٌ بينهما كما تُستشمَّ هذه النقطة من المحقق الأصفهاني.

2. من تبني تغايرهما فليس من الضروري أن يتبنّى الكلام النفسي، و ذلك وفقاً لتصريحات السيد البروجردي و الخوئي و المحقق النائيني و الأصفهاني، حيث يعتقدون بإمكانية وجود صفة أخرى (الطلب و الكلام النفسي) إلا أنها لا تكون مدلولةً للكلام اللفظي، إذ فالتفاير معقول و لكن بلا تزام بالكلام النفسي.

[1] و هذا الكلام لا يعارض مقالته في مادة الأمر بأنه وضع للإرادة، لأنه هنا ينفي الإرادة الإنسانية، إذ الإرادة البحتة متوفّرة في مادة الأمر و صيفته.

[2] قولنا: (فيشهد له الوجدان ... الخ). فإن الإنسان بعد اشتياقه لفعل الغير الذي هو تحت اختياره يقوم بصدق تحصيله منه: إما بالبعث إليه، أو بایجاد الداعي له، و نحوهما، فیناسبه وضع الهيئة لمثل هذه الامور حتى تكون الهيئة بعثاً تتنزيلياً أو جعلاً للداعي تنزيلياً، و أما إنشاء الإرادة مع تحقق نفس الإرادة، فهو أجنبي عن ذلك؛ لأنَّ وجودها الواقعي حاصل، و مع ذلك يحتاج إلى توسط أمر آخر، فكيف يتتوسّط بينها وبين المراد إنشاء مفهوم الإرادة؟ فتدبر، فإنه حقيق به (منه عفي عنه).

[3] المحقق الرشتبي (قدس سره) في بدائع الأفكار: 207.

[4] كما في تهذيب الوصول إلى علم الأصول - مخطوط - 14.

[5] نهاية الدراسة في شرح الكفاية، ج 1، ص: 268

[6] نهاية الأصول ص 92